غرفـــة صناعـــة الأردن
Jordan Chamber of Industry

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة وبخاصة بين الشباب في الوطن العربي

إعداد

د. ماهر المحروق

مدير عام غرفة صناعة الاردن

2014

مقدمة

شهدت الدول العربية في العقود الأخيرة عموماً وما بعد الربيع العربي على وجه الخصوص أدى إلى تنامي معدلات البطالة وتركزها في فئة الشباب من الجنسين خصوصاً في ظل ما شهدته العديد من الدول من تغيرات وتحسن في الظروف ومستويات المعيشة والتي انعكست إيجاباً على فترة العمل . ولتعزيز السلم الاجتماعي والاستقرار، بدأت الدول العربية قي تنفيذ خطط عدة لتنويع النشاط الاقتصادي في محاولة منها لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة والتي لها العديد من الانعكاسات والآثار على كافة الصعد، فحاولت الدول طرح العديد من البرامج والآليات والخطط لمواجهة هذه الظاهرة المقلقة والتي يجعلها محوراً لقلق وتوتر هو تركزها في فئة الشباب من القوى العاملة ، مما يزيد من حجم وآثارها السلبية سواء على المستوى الاقتصادي او الاجتماعي، ولعل من ابرز المقترحات التي قدمت لمواجهة هذه الظاهرة وفي ضوء تركزها في فئة الشباب هو إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها نظراً لما تتمتع به مثل هذه المنشآت والمشاريع من مزايا عديدة وتجعل لها دور حيوي في معالجة تلك الظاهرة سيتم التطرق لها في ثنايا هذه الورقة. ولا يمكن لهذه الجهود منفردة أن تتغلب على مشكلة البطالة في الأقطار العربية، ولكنها قد تساهم في خلق فرص عمل جديدة تخفض من أعبائها.

وفي هذا الصدد سوف نحاول في هذه الورقة توضيح التركيبة السكانية في الوطن العربي من حيث توزيع السكان والقوى العاملة والتعرف على واقع القوى العاملة في فئة وما تعانيه من مخاطر البطالة وآثارها ومن ثم مدى الأهمية التي تتمتع بها المشروعات الصغرى والمتوسطة. والدور الذي تلعبه مثل هذه المشروعات في التشغيل وخلق فرص العمل وما يترتب عليها من المساهمة في العملية التنموية، سواء كان ذلك على مستوى الفرد أم على مستوى المجتمع والدولة بشكل عام. وبالتالي يتم الإطلاع على كل من الدور الإقتصاد والاجتماعي للمشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال أهميتها وقدرتها على التشغيل وخلق فرص العمل وما الذي يجعل من تلك المنشآت آلية مناسبة لمعالجة مشكلة الشباب في الوطن العربي.

1- مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

إن تعبير "صغير" وتعبير "متوسط" هما مفهومان نسبيان قد يختلفان من إقليم إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، ومن وقت إلى آخر حتى في داخل الدولة نفسها. فعلى سبيل المثال، ما هو صغير في بعض النشاطات الاقتصادية قد لا يكون كذلك في نشاطات أخرى، فالمصنع الصغير في صناعة الاسمنت قد يكون أكبر بمرات عدة من المصنع الذي يعد كبيراً في صناعة الملابس أو النسيج. إضافة إلى ذلك، فإن المشاريع التي قد تعد صغيرة في بعض الدول المتقدمة اقتصادياً ذات الأسواق الكبيرة، وقد تبدو متوسطة أو كبيرة في الدول النامية. ويتضح الفارق في المفاهيم من قطاع إلى آخر نتيجة لاختلاف طبيعة العملية الإنتاجية وكونها كثيفة الاستخدام للعمل (Labor Intensive) أو كثيفة الاستخدام لرأس المال**Capital Intensive**).

تشير بعض الدراسات ذات العلاقة إلى أن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة **(Small and Medium Enterprises, SMEs)** في 75 دولة. وتختلف معايير تعريف أو تقسيم المشروعات وفقاً للأغراض المستخدمة من أجلها، ويتم تعريف المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية.

1-1 معايير التعريف الكمية

من أهم المعايير الكمية المستخدمة في تعريف وتحديد مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما يأتي:

- عدد العاملين في المشروع
- حجم رأسمال المشروع سواء كان رأس المال العامل أم رأس المال الثابت. ويعد هذا المعيار أحد المعايير الشائعة لتحديد حجم المشروعات كونه عنصراً مهماً في تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع
- القيمة المضافة وهي الفرق بين قيمة الإيرادات الإجمالية وتكلفة مستلزمات الإنتاج
- حجم الإنتاج أو الإيرادات أو المبيعات، وقد يقاس بوحدات مادية أو نقدية. ويعتبر هذا المقياس معيار دقيقاً لمستوى نشاط المشروع وقدرته التنافسية، وغالباً ما يستخدم في الدول المتقدمة التي تمتاز بكبر حجم السوق
- كثافة استخدام العمالة، ويشير إلى نسبة عدد العمال إلى حجم الإنتاج أو إلى رأس المال الثابت
- المعايير الفنية المختلفة، مثل: استهلاك المشروع من الكهرباء والماء والوقود، والقدرة الإنتاجية للآلات والمعدات
- مزيج من هذه المعايير، مثل: عدد العمال ورأس المال أو عدد العمال والإيرادات وغيره.

وبالرغم من تعدد المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هناك ما يمكن أن يسمى شبه إجماع على التركيز على إستخدام عدد العمال في المنشآة كمعيار لتعريف وتحديد فيما إذا كان المشروع صغيرا أم موسطا. وجاء التركيز على هذا المعيار لمزاياه الآتية:

- سهولة عملية المقارنة بين القطاعات والدول فيما يتعلق بهذه المشروعات
- مقياس ومعيار ثابت وموحد (**Stable Yard Stick**)، من حيثً أنه لا يرتبط بالمتغيرات الاقتصادية، مثل تغير الأسعار وتغيرات أسعار الصرف
- من السهولة جمع المعلومات بشأن هذا المعيار سواء على المستوى المحلي أم الإقليمي أم الدولي.

وتجدر الإشارة هنا وعلى الرغم من ميل عدد من الباحثين والكتاب إلى استخدام عدد العمال وغيره من المعايير الكمية للوصول إلى تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، إلا أن ثمة مآخذ على كل معيار من المعايير السابقة عند استخدامها لتعريف مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. يعرف البنك الدولي حالياً –على سبيل المثال– المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعد معياراً مبدئياً. ويعد المشروع صغيراً إذا كان عدد العمال فيه لا يزيد على 50 عاملاً في حال المشروعات العاملة بالقطاع التجاري أو الخدمي، ولا يزيد على 250 عاملاً في حالة المشروعات الصناعية. أما التعريف السابق (القديم) للبنك الدولي فيعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة على إنها تلك التي تشغل أقل من 50 عاملاً في الدول النامية وأقل من 500 عاملاً في الدول المتقدمة. وهناك عدد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار–عدد العمال– لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا وفرنسا تعد المنشآة صغيرةً أو متوسطةً إذا كانت توظف حتى 500 عامل، وفي السويد لغاية 200 عامل، وكندا واستراليا حتى 99 عاملاً، في حين أنها في الدنمارك تعني المنشآت التي توظف لغاية 50 عاملاً. ويعرض الجدول (1) معايير تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول. وهنا لابد من الإشارة الى أن بعض الدول تتبنى تعريفاً يختلف عن ذلك الذي يتبناه ابنك الدولي بخصوص الدولة نفسها. ويكون ذلك لأسباب خاصة بالدولة ذاتها وأهداف تتبناها تلك الدولة.

جدول رقم (1): أمثلة على بعض تعريفات المشروعات الصغرى والمتوسطة

الدولة	عدد العمالة	معايير أخرى
الولايات المتحدة: - مشروعات صغيرة	- أقل من 500 عامل	- مبيعات أقل من 5 مليون دولار سنوياً
الاتحاد الأوروبي: -مشروعات صغرى -مشروعات صغيرة -مشروعات متوسطة	-أقل من 10 عمال -أقل من 50 عامل -من 50 إلى 250 عامل	-المشروعات الصغيرة (مبيعات أقل من 7 مليون يوروا سنويا أو 5 مليون يوروا حجم الأصول. -المشروعات المتوسطة(مبيعات أقل من 40 مليون يوروا سنويا أو 27 مليون يوروا حجم الأصول)
تركيا: -مشروعات متناهية الصغر -مشروعات صغيرة -مشروعات متوسطة	-أقل من 10 عمال -من 10 إلى 49 عامل - من 50 إلى 199 عامل	لا يوجد
تايلاند: -مشروعات صغيرة - مشروعات متوسطة	-من 15 إلى 50 عامل -من 51 إلى 200 عامل	-المشروعات الصغيرة (أقل من 50 مليون باهت حجم الأصول) -المشروعات المتوسطة(أقل من 200 مليون باهت حجم الأصول)
الأردن: - صغرى - صغيرة - متوسطة	-أقل من 10 عمال -من 10 – 49 عامل - من 50 – 249 عامل	- أو رأس مال أقل من 30 ألف دينار أردني - و 30 ألف دينار فأكثر - و30 ألف دينار فأكثر
تونس: - صغرى - صغيرة - متوسطة	-أقل من 10 عمال -من 10 – 49 عامل - من 50 – 99 عامل	لا يوجد

1-2 معايير التعريف النوعية

هي المعايير المرتبطة ببعض خصائص هذه المنشآت، ومن أبرزها ما يأتي:

المشروع ذو الشكل غير المؤسسي: هو المشروع الذي يعمل بدون ترخيص أو تسجيل رسمي أو أية

أ. **المعيار القانوني:** يعتمد الشكل القانوني للمنشآة على رأس مال المشروع، وطريقة تمويل رأسماله. ووفقاً لهذا المعيار فإن المشروع الصغير –على سبيل المثال– هو المشروع ذو الشكل غير المؤسسي.

ب. **المعيار التنظيمي:** تصنف المنشآت وفقاً لهذا المعيار إذا اتصفت بالجمع بين الملكية والإدارة (مالك/مدير). الأمر الذي يعطي المنشآة الطابع الشخصي أو مشروع صغير.

ج. **المعيار التقني:** وتصنف المنشآت وفقاً لتقنية الإنتاج المستخدمة، فالمنشآة الصغيرة هي المنشآة التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة ذات كثافة رأسمالية منخفضة، وكثافة عمالية مرتفعة، مثل المنشآت الخدمية الصغيرة والمشروعات التجارية الصغيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول لا تملك تعريفات المنشآت الصغرى (الميكروية) والصغيرة والمتوسطة مثل البوسنة وكرواتيا وتشيكوسلوفاكيا. كما أن هناك دولاً أخرى لا يوجد فيها تعريف المنشآت الميكروية والمتوسطة. وتعرف فقط المنشآت الصغيرة كبعض دول البلطيق مثل استونيا ولاتفيا، وبعضها الآخر تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار العمالة بحسب القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه تلك المشروعات.

2- خصائص ومميزات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من تعدد وإختلاف المعايير المستخدمة في تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة من جانب، والخلاف على أهميتها ودورها الاقتصادي والاجتماعي من جانب آخر، إلا أن لهذه المنشآت خصائص ومزايا جعلتها على قدر من التميز والأهمية. إن للمنشات الصغيرة والمتوسطة دوراً لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها عبر إستثمار الطاقات والإمكانيات، وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعد أحد أهم روافد العملية التنموية. كما وأنها من أبرز الجهات والمصادر التي توفر فرص عمل في الاقتصاد. وعلى الرغم من الجدل القائم بشأن قدم أوحداثة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد تبين أن هذه المنشات قديمة لأنها كانت النواة والبداية لحركة التصنيع، فعلى سبيل المثال إن شركة بينيتون للألبسة (United Colors of Benetton) ، بدأ صاحبها بالعمل على ماكنة خياطة واحدة في مدخل العمارة التي يسكنها وكان يجمع فضلات القماش من المصنع، ويحيكها على شكل ملابس جاهزة وها هي اليوم أكبر شركة لتصنيع الملابس الجاهزة في العالم. وأخذت هذه المنشآت تتطور وتتسع، ويزداد دورها مما جعلها تستحوذ على اهتمام اكبر من جانب المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. ومن أبرز هذه خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة مايلي:

- مالك المنشآة هو مديرها (Owner is Manager)
- تدني حجم رأس المال المطلوب لتنفيذ مثل هذه المنشآت
- تعتمد هذ المنشآت على عنصر العمل بصورة أكبر، أي توفر فرص عمل أكثر من المشروعات الكبيرة
- تعتمد هذه المنشآت على الموارد الاولية المحلية والاسواق المحلية كمدخلات، وكذلك على الاسواق المحلية في تصريف منتجاتها
- تساعد على الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار
- المرونة والمقدرة على الانتشار الجغرافي
- المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والسوقية
- تعد منشآت مكملة لبعضها وللمشروعات الكبيرة على حد سواء
- حقل ملائم للتدريب وبناء الخبرات المتكاملة
- سهولة الدخول والخروج من السوق
- الريادة والمبادرة
- توفير بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملون جنباً إلى جنب.

3- المشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يواجه نمو وتطور قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة- في كافة أنحاء العالم- مجموعة من المعوقات والمشاكل، وتختلف هذه المشكلات والمعوقات وتتفاوت من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة ومن فترة زمنية إلى أخرى، كما وتختلف هذه المشكلات عبر مراحل عمر المشروع المختلفة. وتسهيلا لمناقشة هذا الجانب سنتعرف المشاكل والمعوقات وفقا لمصدرها، هل هي مشاكل خارجه عن إرادة مالك المنشآة تحدث بفعل تأثير عوامل وأحداث وتغيرات خارجية، أم هي مشاكل داخلية ناجمة من خلل إداري او تقصير في المنشآة نفسها.

1-3 المشاكل الخارجية

تتلخص المشاكل الخارجية بما يأتي:

- صعوبة الحصول على التمويل في البدء، وصعوبة زيادة رأس مال المنشآة فيما بعد أي في مراحل التطوير وعبر حياة المنشآة.
- إرتفاع كلفة رأس المال (تكلفة الاقتراض والتمويل): فعلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة دفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بما تدفعه المنشآت الكبيرة. وتنعكس هذه المشكلة مباشرة على ربحية هذه المنشآت وقد تقلل من جدواها الاقتصادية.
- ارتفاع معدلات التضخم (Inflation) وأثر ذلك في ربحية المنشآة وقدرتها على المنافسة، ويتمثل التضخم بارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل والآلات والاحتياجات المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التشغيل والتكاليف الرأسمالية على حد سواء. وهنا تعترض المنشآة مشكلة رئيسة وتتمثل في مواجهتها للمنافسة من المنشآت الكبيرة التي تتميز بقدر أعلى من المرونة في التكيف مع هذا النوع من الأثر.

التضخم: هو الارتفاع المستمر في المستوى العام

إن ارتفاع أسعار الأصول الثابتة سيؤدي إلى مزيد من الاقتراض ومزيد من التكاليف الأمر الذي يفاقم من حدة مشكلة ارتفاع كلفة رأس المال المشار إليها سابقاً.

الأصول الثابتة: هي المستلزمات الرئيسة اللازمة لتأسيس وتنفيذ المنشآة حتى تكون قادرة

- التمويل: تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني). وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها. (التأسيس، التشغيل، التطوير والاندماج). ونظراً لهذه المخاطر، تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المنشآت نتيجة حرصها على النقود المودعة.

السجل الائتماني: هو تاريخ الفرد أو صاحب المنشآة في تعاملاته السابقة مع المصارف

- الإجراءات الحكومية والبيروقراطية: وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية وبخاصةً في الجوانب المتصلة بالاجراءات والأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- عدم وجود تعريف محدد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة داخل البلد الواحد، مما يعيق وجود إطار قانوني وتشريعي ينظم عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- الضرائب: يعد نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب أم للجهة

المسؤولة عن الضرائب، نظراً لعدم توافر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يعيق عمل جهاز الضرائب

- المنافسة: ومن أهم مصادر المنافسة المنتجات المستوردة ومنتجات المنشآت الكبيرة العاملة في المجال نفسه.
- ندرة الموارد الأولية: سواء من حيث الندرة الطبيعية أم عدم القدرة على التخزين، وضرورة اللجوء إلى الاستيراد في بعض الأحيان وقد تؤدي تغيرات أسعار الصرف الى أثار سلبية على المنشآة وقدرتها التنافسية
- عدم قدرتها على إتباع إستراتيجية تسويقية واضحة وشاملة بسبب ارتفاع تكاليف التسويق من جهة ةلأسباب مرتبطة بخصائص المنشآة نفسها
- الدورة الاقتصادية: تكون آثار الدورة التجارية تكون في حال الانحدار أكثر عبئا على الهيكل التركيبي للمنشآت الصغيرة لعدم توافر الاحتياجات الكافية؛ أما في حال الازدهار فتشهد المنشآت الصغيرة نموا سريعا
- عدم ملاءمة بعض التشريعات والقوانين.
- قد تعاني المنشآت الإنتاجية والخدمية الصغيرة والمتوسطة من مشاكل تتعلق بجودة الإنتاج مما يؤثر في قدرتها التنافسية.

3 – 2 المشاكل الداخلية

تنجم المشاكلات الداخلية من أسباب مرتبطة بشخص صاحب ومدير المنشآة من جانب، ومن المنشآة نفسها من جانب آخر. ومن ابرز المشاكل الداخلية ما يأتي:

- ضعف القدرات الادارية لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تسير أعمال منشآتهم من النواحي المالية والادارية والتسويقية، وربما الفنية كذلك.
- إرتكاز هذه المنشات على فكرة العمل العائلي، وعدم الرغبة في إجراء أي تغيير على هذا الارث العائلي.
- عدم قناعة أصحاب المشروعات في التدريب وتطوير مهارتهم الفنية والادارية والتسويقية التي تعتبر من أخطر المشاكل التي تواجه هذه المشروعات
- عدم قدرة أصحاب هذه المشروعات على الفصل مابين حساباتهم الشخصية وحسابات مشروعاتهم مما يضعف الموقف المالي للمشروعات
- تكدس الانتاج نتيجة لضعف التسويق وعدم القدرة على تجديد وتحديث قنوات التوزيع بصورة مستمرة.

4- دور وأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة

جرت العادة على أن يتم قياس دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد عن طريق ثلاثة معايير رئيسة هي: نسبة **مساهمتها في تشغيل القوى العاملة، ومدى مساهمتها في الإنتاج، وحصتها من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد**. ويتميز دورها في كونها:

- توفر المنشآت الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
- تعد المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء. حيث انحصرت هذه الوظيفة سابقا بالدولة المهتمة بضرورة توفير وخلق فرص العمل لمواطنيها.
- تمثل بذوراً أساسية للمنشآت الكبيرة، مثلاً شركة بنيتون، بناسونيك...
- تمتاز هذه المنشآت بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملون جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.
- تساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النموالتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.
- تعد من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية.

هذا وتعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة مهمة من حيث، كونها أداة هامة في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لاصحابها بشكل خاص، كما أنها مهمة على صعيد الدولة بشكل عام. وفيما يأتي توضيح لاهميتها ودورها لكلا الجانبين:

4-1 أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة لأصاحبها

تنبع أهمية المنشآت الصغيرة بالنسة لأصاحبها بما تقدمه لهم من فوائد ومنافع عدة، ومن أهمها ما يأتي:

- استثمار المهارات الإبداعية الكامنة لدى الريادي حيث يتمكن عن طريق إستغلال البيئة المناسبة للعمل وتحقيق إبداعاته وتدني تكلفتها ومرونتها وقدرتها على التكيف وكل ذلك يدفعه الى الاستثمار في المهارات.
- تحقيق دخل مستمر، مما يمكنه من توفير متطلبات الحياة المختلفة، والارتقاء بمستويات المعيشة على كافة الصعد الصحية والتعليمية والمالية.
- تحسين المستوى الاجتماعي والاندماج مع المجتمع. حيث أن الشخص المنتج والنشط اقتصاديا يرتقي بمستواه الاجتماعي، وتتكون لديه القدرة والثقة على التعامل والتعاون بقوة مع مجتمعه والاندماج فيه.

4-2 أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى الدولة

تتمثل أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة للدولة بأمور كثيرة، منها ما يأتي:

- البدء بتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات أو الخدمات عن طريق قدرة هذه المنشات على تقديم خدمات ومنتجات ربما لا تكون مجدية اذا قامت بتقديمها المنشات الكبيرة ولكن حجم هذه المنشآت وتدني حجم استثمارها ينوع من الخدمات والمنتجات التي تقدمها.
- خلق فرص العمل، وبالتالي المساهمة في الحد من الفقر والبطالة وهذا نتيجة لتدني تكلفة خلق فرصة العمل في المنشات الصغيرة والمتوسطة من جانب، وتدني الحجم الكلي للاستثمار فيها من جانب اخر. فإنها بذلك تستطيع توفير فرص عمل أكثر من المنشات الكبيرة التي ترتفع تكلفة خلق فرصة العمل فيها. كما بينت العديد من الدراسات في مختلف دول العالم بأن المنشات الصغيرة والمتوسطة تنمو من حيث استيعاب عدد العمال بصورة أفضل و أسرع من المنشات الكبيرة.

- الاتجاه إلى الأسواق العالمية والحصول على العملة الصعبة. عبر علاقتها بالمنشات الكبيرة والتشبيك معها وفيما بينها، كذلك فإنه يكون لدى هذه المنشآت رغبة وطموح للانتقال للأسواق العالمية أو الحد من استيراد بعض السلع الاجنبية، وفي كلتى الحالتين يكون هناك مجال لتوفير العملة الصعبة.
- إستقرار السكان وتخفيض نسب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن كونها تعتمد على الموارد والاسواق المحلية، فهذا يعني تركزها في خدمة المجتمعات التي تعيش، فيها مما يساعد في الحد من الهجرة الداخلية، وكذلك في رفع مستوى التنمية المحلية في المجتمعات التي تعيش فيها.

ولا تتطلب هذه المنشآت مجهودات كبيرة في توفير البنية التحتية. إذ إن متطلبات إستمرار ونمو هذه المنشات متدنية مقارنة مع المنشآت الكبيرة، ويسهل هذه الفرصة أمام المزيد منها للتطور، وأن يكون لها دور رئيس في النشاط الاقتصادي.

5- دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة الاجتماعي والاقتصادي

يتمثل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية بما يأتي:

5-1 الدور الاجتماعي

تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دورا اجتماعيا مهما، يتمثل فيما يأتي:

- تساعد على تطوير أفراد المجتمع، والانتقال بهم إلى درجة الاعتماد على الذات بدلا من الاعتماد على الآخرين. حيث تساعد هذه المنشآت في ظهور التشغيل الذاتي Self Employed وتناميه، وتطور إبداعات الفرد بعيدا عن التزامه بأنظمة مقيدة وتعليمات تحد من إمكانية إعتماد الموظف على أجر او راتب، وبالتالي تساهم في تطور مفهوم الريادة في المجتمع وترسيخ قيم الريادة لدى الافراد، وإبعادهم عن الاتكال والركون الى الوظيفة.
- تساعد في القضاء على المشاكل الاجتماعية، مما يؤدي إلى الانتقال والتدرج في المستويات الاجتماعية بسهولة حيث أن الاثر المالي لهذه المشروعات والمتمثل في الحصول على الدخل والحد من الاثار الناجمة من الفقر، ونقل الافراد الى وضع أكثر أمنا بحيث يتحسن مستوى ملكيتهم ومستواهم الصحي والتعليمي، ولولا هذا الدخل لكان هؤلاء الافراد نواة لبعض المشاكل والاحداث التي لاتحمد عقباها.
- تساعد في إعلاء قيمة الذات والعمل والتعاون **(Self Confidence)**، وبخاصة عند شعور الفرد بقدرته على تحقيق احتياجاته من عمله وانتاجه.

5-2 الدور الاقتصادي

تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دورا اقتصاديا مهما، يتمثل فيما يأتي:

- تنمية أساليب الإنتاج وتطوير تقديم الخدمات أدواتهم
- استغلال الموارد والمواد المتاحة في البيئة المحلية نتيجة إعتمادها على الاسواق المحلية.
- مصدر للأمن الاقتصادي للأسرة، والنمو الاقتصادي للمجتمع حيث أن الحصول على الدخل المناسب يمكن الافراد من تحقيق متطلباتهم والارتقاء بمستويات معيشتهم وممتلكاتهم، ويحقق هذا بدوره الامن الاقتصادي.
- أسلوب متميز لاعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عن طريق إتاحة الفرص للجميع.
- مصدر رئيس لتغذية المنشآت المتوسطة والكبيرة بالعناصر التي تدخل في عمليات الإنتاج عن طريق علاقات التشبيك والترابط مع هذه المنشات.
- تقليل نسبة المنتجات أو الخدمات المستوردة، وزيادة الصادرات، والحصول على العملة الصعبة.
- خلق فرص العمل، والمساهمة في الحد من البطالة والفقر.

قائمة المصطلحات الفنية

المصطلح بالعربية	المصطلح بالانجليزية
منشآت صغيرة ومتوسطة	Small and Medium Enterprises (SMEs)
مكثفة لإستخدام عنصر العمل	Labor Intensive
مكثفة لإستخدام رأس المال	Capital Intensive
معيار موحد وثابت	Stable Yard Stick
مالك/المدير	Owner is Manager
التضخم	Inflation
تشغيل ذاتي	Self Employment
الثقة بالنفس	Self Confidence
منشآت صغرى	Micro enterprises

قائمة المراجع والمصادر

أ- المراجع العربية

1- أبو الهيجاء، عدنان ، الصناعات الصغيرة في الأردن ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 1991.

2- السعدي، أحمد، (1991)، الصناعات الصغيرة والمتوسطة: قراءة لتجربة بعض الدول النامية وأهمية هذه الصناعات في الاقتصاد الأردني، دائرة الأبحاث والمعلومات، غرفة صناعة عمان، الأردن.

3- الخلف، عثمان (1995)، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

4- الصادق، عبدا لله وأحمد اليوشع (1997)، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات البحرينية، مركز البحرين الاقتصادية والاجتماعية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، البحرين.

5- مقابله، إيهاب وماهر المحروق (2006)، محددات النجاح والفشل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان الأردن.

ب- المراجع الأجنبية

1-. David Storey, (1994), Financing Small and Medium Enterprises, Warwick University, Coventry, UK.